

دور استخدام الصكوك الإسلامية في إدارة سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة

The role of using sukuk in managing Islamic banks' liquidity A case study of Islamic banks in the United Arab Emirates

محمد غزال¹، عبد العزيز طيبة²

¹طالب دكتوراه، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي، واختبار مدى إمكانية إنشاء اتحاد اقتصادي لها، الجزائر، m.ghezal@univ-chlef.dz.
²أستاذ، جامعة حسبية بن بو علي الشلف، الجزائر، a.taiba@univ-chlef.dz.

تاريخ النشر: 2022/3/15

تاريخ القبول: 2022/2/25

تاريخ الاستلام: 2021/1/20

ملخص:

يهدف هذا المقال الى بيان دور استخدام الصكوك الإسلامية في إدارة سيولة المصارف الإسلامية من خلال تحليل القوائم المالية السنوية لعدد من المصارف الإسلامية العاملة في دولة الإمارات خلال الفترة 2010-2019، وركزت الدراسة على حساب نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة ومدى استخدام المصارف للصكوك كأداة استثمارية أو تمويلية. ولقد اعتمدنا على المنهج الاستنباطي في هذا المقال مستخدمين في ذلك أداة الوصف من خلال التعريف بإدارة السيولة في المصارف الإسلامية وكيفية استخدام الصكوك الإسلامية لإدارة سيولة المصارف الإسلامية، كما استخدمنا أداة التحليل من خلال تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية الإماراتية محل الدراسة خلال الفترة 2010-2019 وتحليل تطور نسب السيولة في هذه المصارف ومدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين وضعية السيولة في هذه المصارف.

ولقد توصلنا في المقال إل نتائج مفادها أن استخدام الصكوك في إدارة سيولة المصارف الإسلامية محل الدراسة كان له الأثر الإيجابي، خاصة عند استعمالها في جانب الأصول ضمن محفظة الأوراق المالية، وهذا ما عزّز وحسّن من نسبة السيولة العامة في مصرفي دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي بعكس مصرف الإمارات الإسلامي الذي كانت مساهمة الصكوك فيه ضعيفة في تحسين نسبة السيولة العامة. أما في جانب المطلوبات، فساهم حجم الصكوك في عمليات تمويل مصرف دبي الإسلامي بشكل كبير ومهم، وبدرجة متواضعة في مصرف الإمارات الإسلامي. أما مصرف أبو ظبي الإسلامي، فتخلّى عن

عملية التمويل بالصكوك في نهاية فترة الدراسة بعد ما كان يستعملها في بدايتها مقابل الأدوات الأخرى.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية، الصكوك الإسلامية، السيولة، إدارة السيولة،

الإمارات.

تصنيف JEL: G21, G24, G31, G39.

Abstract:

This paper aims to examine the use of Sukuk to manage Islamic banks' liquidity through the analysis of multiple Islamic Banks' annual financial statements working in UAE during the period 2010-2019. The paper focused on the liquidity calculating ratios and how the extent banks use Sukuk as an investment or a financial instrument. We have relied on the deductive approach in this article, using the descriptive method by introducing the liquidity management in Islamic banks and how to use Sukuk to manage the Islamic banks' liquidity. We also used the analysis method by analyzing the financial statements of the UAE's Islamic banks understudied during the period 2010-2019, analyzing the evolution of the liquidity ratios in these banks and the extent of the contribution of Islamic Sukuk to improve the liquidity position of these banks.

In this article, we concluded that the use of Sukuk in managing the liquidity of the understudied Islamic banks had a positive impact, especially when utilized it on the side of the assets within the securities portfolio. This has enhanced and improved the overall liquidity ratio in Dubai Islamic Bank and Abu Dhabi Islamic, unlike Emirates Islamic Bank, in which the Sukuk contribution was weak in improving the liquidity ratio. On the liabilities side, the Sukuk contributed to the operations of financing the Dubai Islamic Bank in large and significant size and modest amount in Emirates Islamic Bank. As for the Abu Dhabi Islamic Bank, this instrument was abandoned at the end of the study period, after using it in the beginning compared to other instruments.

Keywords: Islamic banks, Sukuk, liquidity, Liquidity management, UAE.

Jel Classification Codes: G21, G24, G31, G39.

المؤلف المرسل: محمد غزال، الإيميل: m.ghezal@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

تعد إدارة السيولة المصارف الإسلامية ذات أهمية بالغة لما لها من تأثير مباشر على أداء المصارف الإسلامية، فقد يؤدي فائض السيولة في هذه المصارف إلى احتفاظها بأصول

سائلة تشكل عبء عليها في حالة غياب أدوات يمكن أن تستثمر فيها ما لديها من الفوائض، أما في حالة نقص السيولة، فتضطر هذه الأخير إما إلى تسيل بعض من أصولها المالية أو طلب سيولة من مصارف أخرى سواء من مصارف إسلامية أو من مصارف تقليدية التي تتعامل بقروض ربوية، مما يدفع المصارف الإسلامية للاحتفاظ بنسب عالية من السيولة في ظل غياب أدوات مالية تمكنها من إدارة سيولتها بسهولة.

وتعتبر الصكوك الإسلامية إحدى الحلول التي يمكن للمصارف الإسلامية اللجوء إليها لإدارة سيولتها بحيث أن بعض أنواع الصكوك يمكن تسيلها في أسواق المال الثانوية، مما يجعلها تلقى إقبالا متزايدا من قبل الكثير من المصارف الإسلامية، كما أن استثمار بعض من فائض سيولتها في هذه الصكوك قد يحقق عائدا مجزيا لأصحاب المصلحة في المصرف. ويتطرق هذا المقال إلى تجربة المصارف الإسلامية العاملة في دولة الإمارات التي كان لها السبق في استخدام أدوات مبتكرة في إدارة السيولة تتمثل في الصكوك الإسلامية، وسنحاول معرفة مدى استخدام المصارف الإسلامية الإماراتية للصكوك في إدارة سيولتها من خلال تحليل الميزانيات المحاسبية لهذه المصارف و تحليل نسب السيولة لديها.

استنادا إلى ماسبق، يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي: إلى أي مدى استخدمت المصارف الإسلامية الإماراتية الصكوك الإسلامية لإدارة سيولتها خلال الفترة 2010-2019 ؟
ومن خلال ما سبق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بإدارة سيولة المصارف الإسلامية؟

- ماهو مفهوم الصكوك الإسلامية؟ وما هو دورها في إدارة سيولة المصارف الإسلامية؟

- هل استطاعت المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات إدارة سيولتها باستخدام الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2010-2019 ؟

2.1 فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضية الأساسية التالية التي مفادها أن المصارف الإسلامية الإماراتية استخدمت بشكل متفاوت للصكوك الإسلامية في إدارة السيولة خلا لفترة الدراسة.

3.1 أهمية وأهداف الدراسة:

تبرز أهمية هذا المقال في كونه يتناول مشكلة إدارة السيولة في المصارف الإسلامية وإمكانية مساهمة الصكوك الإسلامية في حل مشكلة السيولة لدى هذه المصارف، إذ هناك حاجة ماسة لوجود قدر مناسب من السيولة لمواجهة أي طارئ لدى المصارف الإسلامية أو تسيل أداة مالية ضمن المحفظة الاستثمارية للوفاء بالتزامات المصارف اتجاه زبائنهم. يهدف هذا المقال إلى التبيان مدى استخدام الصكوك الإسلامية في إدارة سيولة المصارف الإسلامية الإماراتية في حالة العجز أو الفائض من السيولة خلال الفترة 2010-2019.

4.1 منهجية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على السؤال المطروح والوصول إلى الهدف المرجو وذلك بالاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أدوات الوصف والتحليل من خلال وصف ظاهرة إدارة السيولة قصد معرفة دور استخدام الصكوك الإسلامية في إدارة سيولة

المصارف الإسلامية، و تحليل تطور مؤشرات و نسب السيولة في المصارف الإسلامية الإماراتية ومدى اعتمادها على استخدام الصكوك في إدارة سيولتها خلال فترة الدراسة.

5.1 حدود الدراسة:

تقتصر حدود هذا المقال على دراسة تجربة المصارف الإسلامية الإماراتية خلال الفترة 2010-2019 مع التركيز على ثلاث أكبر مصارف إسلامية وهي مصرف دبي الإسلامي، مصرف أبوظبي الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي، ويرجع سبب اختيار هذه المصارف الثلاثة إلى كبر حجم الأصول والاستثمارات والودائع في هذه المصارف. ولم تنطرق دراستنا إلى إصدارات الصكوك المتعلقة بتعزيز رأس مال المصارف كونها ركزت على التعامل بالصكوك الإسلامية في إدارة السيولة وليس إدارة مخاطر السيولة.

6.1 الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات تطرقت إلى السيولة المصرفية أو الصكوك الإسلامية ومخاطرها على حداء، في حين حاولنا في هذه الدراسة معرفة دور الصكوك الإسلامية في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية الإماراتية، ومن بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع نجد:

- **هناك محمد هلال الحنيطي (2015)**، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، تناولت الباحثة تجربة مصرف دبي الإسلامي في التمويل بالصكوك والاستثمار فيها ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي لدولة الإمارات خلال الفترة 2007 الى 2013، وخلصت الى نتيجة أن الاستثمار في الصكوك الى الناتج المحلي الإجمالي كان ضئيلاً خلال طول فترة الدراسة، كما ان تعبئة الموارد باصدار الصكوك كان ضعيفاً ومحدوداً لدى مصرف دبي الاسلامي وأوصت الدراسة بتنوع أساليب الاستثمار القائمة على الربح والخسارة لزيادة أصول وأرباح المصرف.

- **عصام تلمساني و هدى السويدي (2016)**، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في دولة الإمارات خلال الأزمة المالية، تطرق الباحثان إلى دراسة مقارنة بين مصرفين هما مصرف أبوظبي الإسلامي وبنك أبو ظبي التجاري خلال الفترة 2007-2008 ، ثم تم دراسة 8 مصارف إسلامية و43 بنك تقليدي عامل في الإمارات. وتوصل الباحثان إلى أن مصرف أبو ظبي الإسلامي حافظ على نسب سيولة جيدة مقابل انخفاضها في بنك أبو ظبي التجاري بسبب احتفاظ مصرف أبو ظبي الإسلامي بأصول عالية السيولة. أما نتائج الدراسة لجميع عينة البنوك، فبينت أن المصارف الإسلامية تتمتع بنسب سيولة عالية مقارنة بنظيراتها التقليدية العاملة في الإمارات، وهذا لاعتماد المصارف الإسلامية على أصول شديدة السيولة ضمن ميزانياتها مما جعلها في مأمن من تداعيات الأزمة المالية.

- **عبيد الله عصمت باشا وعباس ميراخور (2015)**، دراسة بعنوان نموذج لتقاسم المخاطر البنكية. حاول الباحثان اقتراح نموذج لإدارة سيولة المصارف الإسلامية بتصكيك أصولها وذلك بإصدار صكوك إسلامية متوافقة مع صيغة العقد التمويلي الذي بحوزتها في جانب الأصول من ميزانيتها المحاسبية، إلا أن هناك صعوبات واجهت تطبيق هذا النموذج مثل عدم وجود سوق خاص بالأوراق المصككة، بالإضافة إلى تكلفتها وتسعيرها. وخلص البحث إلى

أن المصارف الإسلامية يمكن أن تخفف من مخاطرها في وجود أداة جديدة لإدارة السيولة المصرفية باستخدام الصكوك، وتوقع الباحثان ارتفاع العائد من الاستثمار فيها.

7.1 أقسام للبحث:

تم تقسيم هذا المقال إلى المحاور التالية:

- مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية؛
- الصكوك الإسلامية كمدخل لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية؛
- دراسة حالة إدارة سيولة المصارف الإسلامية الإماراتية باستخدام الصكوك الإسلامية.

2. مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

تكتسي إدارة السيولة في المصارف الإسلامية أهمية كبيرة مقارنة بالمصارف التقليدية. والهدف من إدارة السيولة هو توفير قدر مناسب من السيولة النقدية الجاهزة لمن يحتاجها في مواعيدها دون أن تتضرر المصارف الإسلامية من تلك العملية وبأقل التكاليف.

1.2 مفهوم سيولة المصارف الإسلامية:

قدمت بعض الهيئات المالية الإسلامية والفقهاء المختصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية تعريفاً لسيولة المصارف الإسلامية على غرار ما ذكر في المعيار الشرعي رقم 44 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالنقود وما يسهل تحويله إلى نقد مثل الأوراق المالية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، صفحة 1107). وعرفها حسين حسين شحاته بأنها تلك القدرة على الوفاء بالالتزامات الحالية بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (شحاته، 2010). ويمكن تعريفها أيضاً بأنها قدرة المصرف على الحصول على النقد السائل بزيادة ودائعه أو تصكيك لأصوله أو بيع لجزء من أصوله في الوقت المناسب مع تحمل لتكلفة معقولة (Van Greuning Hennie and Zamir Iqbal, 2007). ويعتبر القره داغي أن السيولة في المصارف الإسلامية أخص من السيولة في المصارف التقليدية، ذلك لأن الودائع ما عدا الحساب الجاري في المصارف التقليدية كلها قروض مع الفوائد، في حين أنها أموال مستثمرة عن طريق المضاربة الشرعية في المصارف الإسلامية، ومن ثم فإن تسهيلها يحتاج إلى البيع للأصول المشكلة من مضاربات ومشاركات وإجازات ومراجعات (القره داغي، 2010).

2.2 مضمون إدارة السيولة في المصارف الإسلامية:

تعريف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية بقدرة المصارف الإسلامية على الحد من انخفاض مطلوباتها وزيادة موجوداتها بتخصيص جزء من مواردها السائلة في شكل استثمارات تعود عليها بالربح بدون أن تتأثر قدرتها التمويلية وتكون بأقل تكلفة (مشعل، 2017). وأما الملائمة بين تحصيل السيولة وتوظيفها فهو توفير السيولة وتوظيفها بما يخدم أهداف ومصالح المصارف على المدى القصير والمتوسط وطويل الأجل. وللوصول إلى

إدارة جيدة للسيولة على مستوى المصرف وجب إتباع لسياسة مدروسة لتفادي الأزمات، كما لا تقع في فخ فائض السيولة (القره داغي، 2010، صفحة 12).

قدم المعيار الشرعي رقم 44 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعريفًا لإدارة السيولة كونها تحقيق الملاءمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر وأقل تكلفة، وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية ومربحة. وتتحقق السيولة بحسب التطبيقات المختلفة لها. ففي المؤسسات المالية المصرفية تتمثل في القدرة على تلبية السحوبات المنتظمة والطارئة للودائع أو التمويلات، وفي الأسواق المالية تتمثل في إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود سائلة في فترة وجيزة وبأقل الخسائر، وفي الصكوك والصناديق الاستثمارية تتمثل فيحيرية بيعها أو وجود رغبة في الاشتراك في هذه الصناديق (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015).

ويقصد بإدارة السيولة في المصارف الإسلامية إدارة ما تتوفر عليه من نقد أو المقدرة على الوفاء بالالتزامات الناشئة في الحين بهدف ضمان السير الحسن للأنشطة المصرفية بدون مشكلات ولا معيقات وبأقل التكاليف من جهة، وتوجيه الأموال المتاحة للاستثمار الرشيد بما يحقق أقصى عائد للمصارف في حدود وضوابط وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تكتسي إدارة السيولة أهمية قصوى في المصارف الإسلامية لما لها من انعكاس على المودعين والمساهمين وزبائن المصرف، وتتجلى أهمية إدارة السيولة في (محمود شويات وأسامة العاني، 2017):

- إدارة السيولة الفائضة باستثمار الأموال بالصيغ والأدوات المالية الإسلامية وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وحرمة التعامل بنظام الفوائد الربوية مما يزيد من ثقة المتعاملين مع المصرف.

- إدارة السيولة تحافظ على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الحجم الواجب الاحتفاظ به قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، في حين أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلامي لمشاكل، وهذا يقود إلى فقدان الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يهرعون إلى سحب أموالهم منه .

- يوظف المصرف الإسلامي معظم الأموال في مشروعات اقتصادية تنموية حقيقية مختلفة الأجل وهذا يبرز أهمية تخطيط النقدية اللازمة لها وفق البرامج الزمنية حتى لا يحدث خلل في هذه البرامج.

وتعمل المصارف الإسلامية جاهدة على تحقيق التناسب بين أجل طلب الأموال المودعة لديها وبين التمويلات التي ترجع عليها بالربح في نهاية المدة، فهدف إدارة السيولة في المصارف الإسلامية هو إيجاد توازن بين ما يجب الإبقاء عليه من سيولة نقدية لتلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات التمويلات للعملاء بالشكل الأمثل، بالإضافة إلى أهداف فرعية يسعى كل مصرف إسلامي إلى تحقيقها، منها (محمد أكرم لال الدين وسعيد بوهرارة، 2014):

- المحافظة على استمرار المصرف في أداء وظيفته على أحسن وجه، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه.

- التأكد من مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات وتحصيل الذمم والتمويلات وتسييل الاستثمارات في تاريخ استحقاقها.

- حماية الأصول من عملية البيع الاضطراري مثال بيع ما لديها في محفظتها المالية عند الحاجة وعدم تعريض المصرف لمخاطر كبيرة على المدى الطويل.

- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم.

- تسييل الأوراق المالية وبيع الأصول بأقل التكاليف.

- تصكيك الأصول غير سائلة بغرض إصدار صكوك، لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في ميزانية المصرف.

- تجنب المصرف للجوء الاضطراري لاقتراض بأسعار الفائدة غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وتمثل نسب السيولة قدرة المصارف على مواجهة مسحوبات زبائنها خاصة أصحاب الودائع الجارية قصيرة الأجل، ومن أهم نسب السيولة التي تستعملها المصارف لمعرفة وضعية السيولة لديها نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة العامة (المغربي، 2004):

- **نسبة الرصيد النقدي:** تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصد النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجب تسديدها في مواعيدها المحددة. وتحسب هذه النسبة بقسمة إجمالي الأصول السائلة من نقدية وشبه نقدية على إجمالي الأصول.

- **نسبة السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة عن مقدرة المصرف على تسديد التزاماته المختلفة المتأتية من أصحاب الودائع وغيرها قبل أصحاب حقوق المساهمين، وتقاس هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول النقدية والشبه النقدية ممثلة في النقدية في الصندوق والبنك المركزي والمصارف الأخرى مضافا إليها الأصول غير النقدية شديدة السيولة والمتمثلة في الاستثمارات في الأوراق المالية على إجمالي الالتزامات من ودائع والتزامات أخرى.

3. الصكوك الإسلامية كمدخل لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية؛

عرفت المصارف الإسلامية منذ نشأتها عدة مشاكل منها إدارة السيولة، مما دفع بها إلى استحداث بعض الأدوات الشرعية حتى لا تقع في مشكلة إدارة الفائض أو العجز في السيولة. وفي هذا الصدد تم تطوير بعض أدوات توظيف السيولة وهي بالأساس تتمثل في أدوات الاستثمار المشروعة من عقود الاستثمار الشرعية على غرار المرابحة، والمساومة، والبيع الآجل لجميع البضائع والعقارات وغيرها، والإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية، وعقود السلم والاستصناع، والمضاربات والمشاركات، ونحوها. كما يمكن توظيف السيولة باستثمارها في الأسهم الإسلامية والصكوك الإسلامية المتنوعة والمحافظ الاستثمارية وغير ذلك (القره داغي، 2010). كما يتم تدبير السيولة من خلال بيع بعض الأدوات المالية المتواجدة في محفظة الاستثمارية للمصرف أو من خلال تصكيك موجودات أو أصول المصرف وفق صيغ شرعية (Bacha O. I. and Mirakhor A., 2015). ومع ظهور

الصكوك بدأت المصارف الإسلامية في استعمالها مع باقي الأدوات المستحدثة لإدارة السيولة استثماراً أو تمويلاً .

1.3 مشكلة إدارة السيولة وكيفية حلها في المصارف الإسلامية:

تواجه المصارف الإسلامية في إدارتها للسيولة إلى عدم تطابق بين استحقاق الأصول التي تكون عادة تدفقات نقدية خارجة متوسطة وطويلة الأجل التي تتمثل في الأساس في تمويلات واستثمارات يصعب تسهيلها في زمن قصير والمطلوبات التي تمثل التدفقات النقدية الداخلة قصيرة الأجل والتي تتمثل عادة في حسابات المودعين تحت الطلب (Rifki, 2010)، وكنيجة لهذه المشكلة تنشأ وضعيتين لإدارة السيولة تتمثلان في فائض السيولة وعجز السيولة.

وينتج فائض السيولة عن تلك الزيادة المتوقعة أو غير المتوقعة في التدفقات النقدية الداخلة (مثلة في الأساس في الودائع) في حين تقل التدفقات النقدية الخارجة (مثلة في التمويلات والاستثمارات) أو تحققهما معاً. أما عجز السيولة، فبنشأ من زيادة التدفقات النقدية الخارجة (مثلة في الأساس الزيادة في الطلب على التمويلات وزيادة سحبيات أصحاب الودائع) في حين تتخفف التدفقات النقدية الداخلة (قلة الودائع وصعوبات في تحصيل التمويلات والاستثمارات)، وهذا ما يدفع بالمصارف إلى إدارة السيولة خاصة في جانب الأصول أو إدارة خاصة في جانب المطلوبات أو كليهما معاً (Van Greuning Hennie and Zamir Iqbal, 2007, pp. 150-153).

وتحدث المشكلة الناتجة عن فائض أو عجز في السيولة لدى المصارف الإسلامية نتيجة لسببين رئيسيين أولهما عدم وجود أدوات مالية إسلامية كافية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتخفيف حدة مشكلة السيولة مقارنة مع نظيراتها من البنوك التقليدية، والسبب الثاني هو عدم الانسجام والتناسق بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية كون هذا الأخير له دور الملجأ الأخير للإقراض، بالإضافة إلى غياب سوق نقدية يتم تداول فيها الأدوات المالية الإسلامية مما يزيد كثيراً في تعميق مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية (Ahmed Naveed, Zulfaqar Ahmed, and Imran Haider Naqvi, 2011)، وتؤدي إلى ظهور آثار سلبية، منها (Rizkiah, 2018):

- تشويه سمعة المصارف الإسلامية على أنها غير قادرة على إدارة الأموال المودعة عندها على النحو الأمثل.
- اللجوء إلى تسهيل أصول المصرف بسعر أقل وبالتالي تحمل خسارة وانخفاض للعائد كان من الممكن تحقيقه.
- تغليب كفة استثمار موارد المصارف الإسلامية في الأجل القصير أهمها صيغة المرابحة والإجارة والسلم لمواجهة سحب العملاء لودائعهم.
- تجميد للأموال في خزائن المصرف بدون تشغيل وهذا ينافي أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي ضياع فرصة تحقيق أرباح ممكنة وعدم فاعلية المصرف في إدارة الأموال المودعة لديه.

وتعمل المصارف الإسلامية جاهدة في تطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية لاستثمار فائض سيولتها أو تدبيرها في حالة العجز. ومن بين الحلول التي اقترحت لحل فائض السيولة في المصارف الإسلامية نجد الإبقاء على نسبة من السيولة في شكل نقدية في خزائن المصرف، والاستثمار في الأوراق المالية السيادية، والمرابحة في سوق السلع، والاستثمار في الصكوك (مشعل، 2017، صفحة 8). أما الحلول المقترحة لحل عجز السيولة، فتتمثل في قيام البنك المركزي بابتكار أدوات تمكنه من قيامه بدور الملجأ الأخير لضخ السيولة، والتوريق، وبيع أصول المصرف عن طريق تصكيكها بحسب عقود التمويل الإسلامي مثل صكوك المرابحة، صكوك الإجارة، صكوك المشاركة، صكوك المضاربة وغيرها (Bacha O. I. and Mirakhor A., 2015, p. 13; Ayub, 2005).

2.3 أهمية الصكوك بالنسبة للمصارف الإسلامية في إدارة السيولة:

عُرِّفت الصكوك الإسلامية من عدة أطراف وهيئات على غرار ما قدمته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تحت مسمى الصكوك الاستثمارية، تحت المعيار رقم (17) من المعايير الشرعية التي أصدرتها الهيئة في سنة 2003 بأنها وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع، أو خدمات، أو في موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب، وبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، صفحة 238). أما التصكيك فيعني تحويل الأصول العينية أو المنافع أو الخدمات إلى أوراق مالية ممثلة في صكوك قابلة للتداول ويحتاج إلى بعض القيود والإجراءات لتحقيق الضوابط الشرعية التي تقوم على أساس ملكية المستثمر أصولاً ترد دخلاً يمثل عائد الصك (عمر، 2009).

وتتميز الصكوك بخصائص تختلف عن باقي الأوراق المالية الأخرى بأنها أوراق مالية تصدر بقيم متساوية وتحمل اسم صاحبها لجميع حملتها، وتصدر وفق حق ملكية مشاعة، ولا تمثل ديناً وغير محددة في أصول المشروع، وتصدر على أساس عقد شرعي مثل المضاربة، المشاركة، الإجارة، المرابحة، وهي قابلة للتداول في الأسواق المالية مالم يوجد مانع شرعي يحد من ذلك، كما أنها تنشأ للاستثمار في أصول جديدة أو تسهيل أصول قائمة. وتعتبر الصكوك من بين أحد أهم الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي يمكن للمصارف الإسلامية الاستثمار فيها كبديل عن الأوراق المالية التقليدية التي لا تتوافق مع العمل المصرفي الإسلامي، وتحقق العديد من المزايا منها (عمر، 2009، صفحة 13؛ الجورية، 2009، صفحة 165؛ Kahf, Monzer, and Cherin Hamadi, 2014):

- يمكن للصكوك أن تكون أحد الأدوات التي تنوع بها المصارف الإسلامية استثماراتها بعيداً عن الأدوات المالية التقليدية التي تشوبها المعاملات الربوية المحرمة من الشريعة الإسلامية، فهي بذلك أداة عالية المرونة يسهل استعمالها لتتوافق مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي. يسمح الاستثمار في الصكوك الإسلامية من تحسين إدارة موجوداتها ومطلوباتها وتساعد في عملية الموازنة بين مصادر الأموال واستخداماتها، مما يساهم في تقليل مخاطر

عدم التماثل بين آجال الموارد واستخداماته، فيمكن تداول الصكوك وتسييلها في الأسواق المالية في أي وقت إذا ما احتاجت المصارف الإسلامية للسيولة الطارئة لمواجهة طلبات الزبائن الفجائية، مما يجعل إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية أقل تعقيدا.

- استثمار المصارف الإسلامية في الأدوات المالية التي تصدرها الحكومات مثل الصكوك الحكومية يعتبر بديلا عن أدوات الخزينة والسندات الحكومية التي لا تتوافق مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، فمن خلال الصكوك يمكن للحكومات أن تمول العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار صكوك المضاربة والمشاركة والإجارة في المشروعات المدرة للربح.

- يمكن استخدام الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية بالنسبة للمصارف الإسلامية التي لا يمكن لها من استخدام الأدوات المالية التقليدية للسياسة النقدية، وتستخدم صكوك البنك المركزي كملجأ أخير تدير بها عمليات السوق المفتوحة.

- تتمثل أهمية الصكوك بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية في أنها تساعد في تحسين نسبة كفاية رأس المال، فكون عملية تصكيك أصول المصارف خارج الميزانية تساعد إلبد معين في تقليل مخاطر سيولة المصارف الإسلامية. فعندما يكون فائض في السيولة تلجأ المصارف لشراء الصكوك، والعكس إذا كانت السيولة ناقصة، يلجأ المصرف الى بيع الصكوك للحصول على السيولة الفورية أو عملية تصكيك أصول المصرف المتمثلة في المشاركات والمضاربات والإيجارات وغيرها من عقود التمويل الإسلامي وفق جدول زمني لمجموعة معينة من الأصول.

- تساعد عملية تصكيك أصول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تحسين من قدرة المركز المالي وزيادة ربحيتها. فكون عملية تصكيك الأصول خارج ميزانية المصرف تسمح لهم الحصول على السيولة بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بالاقتراض من السوق النقدية أو طرق أخرى، كما أنها تساعد الى حد ما في تحسين مردودية المصرف.

- توريق الأصول العينية مثل الأصول المؤجرة بالاتفاق مع شركة توريق على إصدار أوراق مالية (صكوك إجارة) وطرحها للاكتتاب العام ليشتريها المستثمرون، وبالتالي يصبح هؤلاء مالكي الأصل ويحصلون على أقساط الإيجار، إضافة إلى استهلاك (إطفاء) قيمة الأصل المورق تباعا ويمكنهم تداول هذه الصكوك في السوق الثانوية.

- توريق أدوات التمويل من مشاركات ومضاربات ممثلة في حصة المؤسسة التوريقي رأس مال هذه الأخيرة عن طريق الاتفاق مع شركة التوريق التي تقوم بطرح قيمة التمويل في صورة أوراق مالية (صكوك مشاركة أو مضاربة) ليشتريها المستثمرون و يكون من حقهم الحصول على حصة من العائد المحقق إضافة إلى أصل رأس المال، ويمكنهم تداولها بيعا وشراء في السوق الثانوية.

4. دراسة حالة إدارة سيولة المصارف الإسلامية الإماراتية باستخدام الصكوك الإسلامية:

احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الرابعة في العالم العربي والإسلامي من حيث مجموع حجم الأصول الإسلامية التي قاربت 600 مليار دولار سنة 2017 بما يعادل 10.03% من إجمالي الأصول. كما احتلت المرتبة الثانية من حيث حجم الأصول ومجموع

التمويلات المالية بـ 146.6 مليار دولار و 92.4 مليار دولار على الترتيب. واحتل كلا من المصرفين دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي على المرتبة الثالثة والخامسة على التوالي من بين أكبر عشرة مصارف إسلامية عربية من حيث مجموع الأصول، والودائع، والتمويل المحققة خلال نفس السنة (مجلة إتحاد المصارف العربية، 2018). إذ تظهر هذه الأرقام صلابة وقوة المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات من حيث حجم الأصول و المطلوبات.

ونجد تنوع في الأدوات المستعملة لإدارة سيولة المصارف الإسلامية العاملة في الإمارات من مرابحات دولية لدى مصرف الإمارات المركزي، بالإضافة الى ودائع وكالة مع مصارف إسلامية أخرى، والدخول في مرابحات دولية قصيرة الأجل واستثمارات في صكوك إسلامية وبدرجة أقل الأسهم (مصرف دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019، 2020).

1.4 دور الصكوك في إدارة سيولة المصارف الإسلامية الإماراتية:

تم التركيز في هذه الدراسة على ثلاث أكبر مصارف إسلامية في الإمارات وهي مصرف دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي والإمارات الإسلامي بسبب كبر حجم الأصول ورأس المال الذي تتمتع به هذه المصارف الثلاثة مجتمعة. فمن حيث الأصول، تشكل هذه المصارف 85.8% من مجموع أصول المصارف الإسلامية الخمسة، أما ومن حيث رأس المال فتشكل 75.64% من مجموع رأس المال المصارف الخمسة (الفتاح، 2020).

1.1.4 دور استخدام الصكوك في إدارة سيولة مصرف دبي الإسلامي:

تأسس مصرف دبي الإسلامي سنة 1975 على يد السيد سعيد لوتاه الذي كانت له فكرة إنشاء مصرف إسلامي نظرا لعزوف أهل إمارة دبي على التعامل مع البنوك الربوية المتواجدة بها في ذلك الوقت، ومنذ ذلك الحين والمصرف يقدم خدماته وفقا للشريعة الإسلامية، والتي بدأت تتطور سنة بعد سنة. ويقدم المصرف حاليا تمويلات لمشاريع تقدر بأكثر من مائتي مليار دولار أمريكي، ولديه محفظة زبائن تحوي أكثر من 1.9 مليون متعامل، كما أن المصرف يتوفر على 70 فرع موزعة على دولة الإمارات العربية المتحدة. كما قام بالاستحواذ على مصرف نور في سنة 2019 حيث عزز المصرف ريادته للمصارف الإسلامية في دولة الإمارات (مصرف دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019، 2020، صفحة 2).

استنادا إلى التقارير المالية السنوية لمصرف دبي الإسلامي للفترة 2010 - 2019 يتبين وجود تذبذب في قيمة الاستثمار بالصكوك في السنوات الأوليتم شهدت نموا متزايدا ابتداء من سنة 2013 حيث وصلت فيها قيمة الاستثمار في الصكوك الى أقصى حد بما يقارب 33243 مليون درهم وهو ما يعادل 14.34% من إجمالي موجودات المصرف. ويرجع ذلك إلى زيادة موجودات المصرف من الأصول شديدة السيولة المتمثلة في الأساس في الصكوك الإسلامية، وهذا ماساعده على تخفيف مشكلات السيولة لديه باحتفاظه بأصول متنوعة وقابلة للتداول والتي تضمن توفر السيولة في وقتها ويسهل إدارتها في حالة التوقف غير متوقع للتدفقات النقدية الداخلة (مصرف دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019،

2020، صفحة 88)، إضافة إلى العائد المجزي الذي يحققه الاحتفاظ بهذه الصكوك إلى حين تاريخ استحقاقها مما يزيد في رغبة المصرف في الاستثمار فيها حيث بلغ العائد 8.5 % من مجموع الأرباح التشغيلية للمصرف سنة 2019 (مصرف دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019، 2020، صفحة 10).

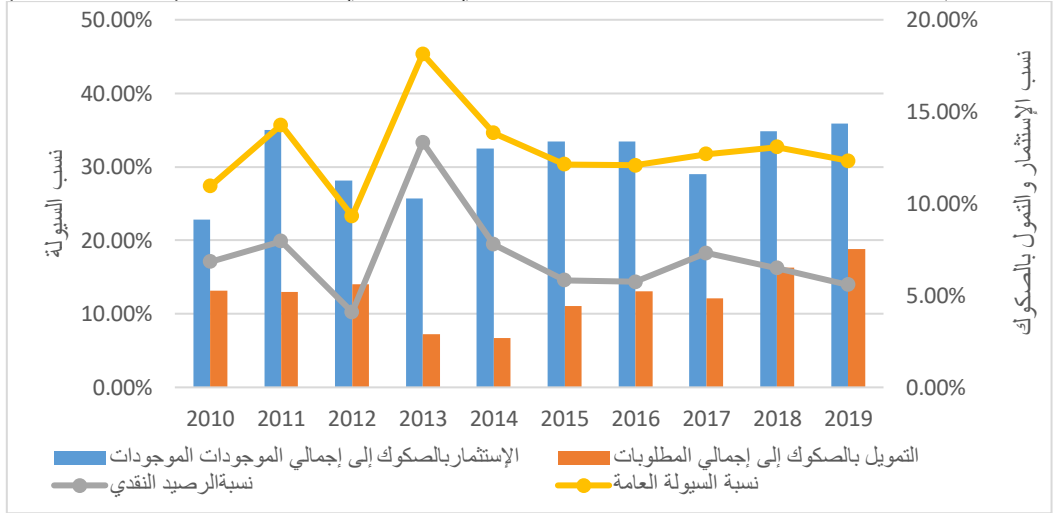
وعرفت نسبة الرصيد النقدي لمصرف دبي الإسلامي عدم استقرار وانخفاض خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2013 التي حقق فيها المصرف ما نسبته 33.34% بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي دفعت بالمصرف للزيادة قيمة النقدية وما في حكمها-حيث بلغت قيمة النقدية في نفس السنة 32319 مليون درهم بسبب زيادة حجم المربحات قصيرة الأجل مع المصارف الإسلامية الأخرى (مصرف دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2013، 2014، الصفحات 35-36).

وشهدت نسبة السيولة العامة كذلك تذبذباً في بداية فترة الدراسة من سنة 2010 إلى 2014، ثم استقرت هذه النسبة في حدود 30 % خلال الفترة 2015 - 2019. ويمكن تبرير ذلك بأن المصرف دعم استثماراته في الصكوك سنة بعد أخرى مع تخفيض في النقدية وما في حكمها. وهذا ما توضحه إحصائيات سنة 2019 حيث سجلت فيها الأصول شديدة السيولة ممثلة في الاستثمار بالصكوك أكبر قيمة بـ 33243 مليون درهم مقارنة بالنقدية وما في حكمها التي قدرت بـ 27516 مليون درهم.

يتضح جلياً من تطور نسبة السيولة العامة ونسبة الرصيد النقدي خلال الفترة 2010-2019 أن إدارة سيولة مصرف دبي الإسلامي تم توجيهها بالأساس للإستثمار في محفظة أوراق مالية مكونة على الخصوص من الصكوك الإسلامية والمقدرة في المتوسط بـ 10.36 % من إجمالي الأصول، وهذا كان له الأثر الإيجابي ودور كبير في تحسين سيولة المصرف وزيادة قدرته على مواجهة السحوبات الفجائية وغير متوقعة لودائعه أو لطلبات التمويل (مصرف دبي الإسلامي، 2016، صفحة 135).

لقد عرف مصرف دبي الإسلامي إصدارات الصكوك بقيمة 4176 مليون درهم وفق برامج خاصة لتصكيك أصوله سنة 2010 - أنظر الملحق رقم (1) - لتستمر نفس قيمة الإصدارات التي تظهر في ميزانية المصرف لعدة سنوات مع تسديد جزء منها سنة 2013، ثم عرفت الفترة من 2015 إلى 2019 إصدارات متوالية للصكوك لتمثل ما قيمته 14851 مليون درهم كأعلى قيمة خلال نهاية فترة الدراسة. وتفسر هذه الزيادة بإتجاه المصرف لتنويع مصادر أمواله ومنها الصكوك التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث القيمة بعد الودائع بأنواعها بسبب إقدامه على إنشاء "برنامج إصدار شهادات أمانة" باعتباره برنامجاً لتصكيك أصول المصرف، ويتضمن هذا البرنامج تحويل بعض موجودات المصرف والتي تعرف بـ "الأصول الخاضعة للملكية المشتركة" والتي تضم أصول مستأجرة وموجودات المشاركات واستثمارات أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة إلى "شركة دي أي بي صكوك ليمتد"، وهي شركة ذات غرض خاص تقع بجزر كايمان والتي تسمى بـ "المصدر". وتمثل جميع الأصول ملكية خالصة للمصرف والتي مكنته من تصكيكها للحصول على السيولة اللازمة (مصرف دبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019، 2020، صفحة 134).

شكل رقم: 1 تطور مؤشرات السيولة لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2019)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم: 1.

ما يمكن استنتاجه من التحليل السابق أن مصرف دبي الإسلامي كان له الدور الكبير والفعال في استخدام الصكوك كأحد أهم الأدوات المالية الاستثمارية التي اعتمد عليها في إدارة سيولته الفائضة، مما جعل نسبة السيولة العامة تقارب ضعف نسبة الرصيد النقدي، كما عرف التمويل عن طريق الصكوك في هذا المصرف عدة إصدارات لبرامج الصكوك مما يدل على أن استخدام أداة الصكوك لسد عجز سيولة المصرف كانت فعالة في إدارته للسيولة.

2.1.4 مساهمة الصكوك في إدارة سيولة مصرف أبو ظبي الإسلامي:

تأسس مصرف أبو ظبي الإسلامي على يد سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1997، ومنذ ذلك الحين والبنك يقدم خدماته التي تعرف تطورا سنة بعد سنة. يتوفر مصرف أبو ظبي على 750 ألف عميل وشبكة مؤلفة من 88 فرعا وأكثر من 700 جهاز صراف آلي، وكذلك يوفر خدمات عبر الإنترنت والهاتف الجوال والهاتف المصرفي، مما يسمح لزبائن المصرف من الوصول إلى حساباتهم على مدار 24 ساعة في اليوم. ويتوفر البنك على فروع خارج دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تواجده في مصر بـ 70 فرعا، فضلا عن المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والسودان والعراق وقطر (مصرف أبو ظبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019، 2019).

توضح لنا التقارير المالية السنوية لبنك أبو ظبي الاسلامي للفترة 2010 الى 2019 حسب الملحق رقم (1) أدنا تزايد مستمر في قيمة الاستثمارات في الصكوك. حيث كانت قيمة الصكوك المستثمر فيها تقدر بـ1066 مليون درهم في سنة 2010 لتصل سنة 2018 الى أزيد من 13549 مليون درهم وهي أعلى قيمة ثم لتتخفف طفيفا في سنة 2019 وتسجل ما قيمته 12853 مليون درهم، وهذا راجع بالأساس الى أن الإستثمار في الصكوك كأداة مهمة ضمن المحفظة استثمارية للمصرف لم يكن ضمن استراتيجية المصرف في بداية الفترة بل كان يوجه موارده المالية الى المرابحات والإجارات، ثم عرفت قيمة الاستثمار في الصكوك تزايدا عام بعد عام لتصل الى أعلى مستوياتها سنة 2018 وهذا لتوفرها في السوق المالي الإماراتي من جهة وتزايد اصداراتها بشكل عام في دول منطقة الخليج من جهة أخرى. وهدف المصرف من تسجيل هذه المستويات من الصكوك تكوين محفظة استثمارية ذات جودة عالية لإدارة فائض سيولة المصرف التي بدأ المصرف في تحقيقها، وتحقيق أرباح ترجع بالفائدة على المودعين والمساهمين، حيث أن الأرباح المحققة من الاستثمار في الصكوك قاربت 580 مليون درهم أي معدل 11.6% من مجموع الأرباح التشغيلية لسنة 2018 (مصرف أبو ظبي الإسلامي، التقرير السنوي 2018، 2019، صفحة 10). أما في حالات زيادة الطلب على السيولة ولتفادي العجز باستطاعة المصرف تسهيل جزء من محفظته الاستثمارية بسهولة للحصول على النقد اللازم للوفاء بمتطلبات المتعاملين وللوفاء بإتزاماته الأخرى (مصرف أبو ظبي الإسلامي، التقرير السنوي 2016، 2017، صفحة 136). بالإضافة الى الإمتثال لتوجيهات الجهات التنظيمية المفروضة عليه محلية كانت أم خارجية (مصرف أبو ظبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019، 2020، صفحة 97).

وما يؤكد أن مصرف أبو ظبي الاسلامي لم يكن يضع الصكوك كأحد الأدوات الاستثمارية في استراتيجيته هو ضعف نسبة الاستثمار بالصكوك الى إجمالي الأصول حيث كانت في بداية الفترة متدنية ولم تتعدى 2%، لتسجل سنة 2012 هذه النسبة زيادة ملحوظة في حدود 4.5% لتبدأ في التزايد لتسجل أعلى نسبة سنة 2018 بـ 10.82% غير أنها نسبة ضعيفة لثاني أكبر مصرف إسلامي في دولة الإمارات. في العموم، إذ توجه المصرف لتشغيل جزء من سيولته في محفظة أصول عالية السيولة والتي تتكون في الأساس من الصكوك القابلة لتسييلها بسهولة (مصرف أبو ظبي الإسلامي، التقرير السنوي 2019، 2020، صفحة 98) مقارنة مع بداية الفترة التي كانت جد ضئيلة، وهذا يعد أمر جد إيجابي ويؤكد على تنامي دور الصكوك في إدارة سيولة هذا المصرف.

أما التمويل بالصكوك في مصرف أبو ظبي الاسلامي حسب الملحق رقم (1) فيظهر أن حجم الصكوك المتمول بها معتبرة لكون سنة 2010 شرع فيها المصرف في "برنامج اصدارات لصكوك" تقدر بـ5 مليارات دولار أين ارتفعت اجمالي الاصدارات في هذه السنة الى 5439 مليون درهم وشكلت بذلك أعلى نسبة بـ8.10% من إجمال مطلوبات المصرف وهي أعلى نسبة خلال طول الفترة الدراسة. ونشأت عملية إصدار صكوك بنقل ملكية بعض الأصول بما فيها أصول إجارة مملوكة للمصرف، الى شركة "أديب صكوك كومباني ليميتد" (المصدر)، وهي شركة مملوكة للمصرف، تم إنشاؤها خصيصا لإصدار الصكوك المتأتية

من تصكيك أصول المصرف. وتأتي هذه العملية لتنويع مصادر الأموال لدى المصرف وتكوين محفظة أصول يتم تصكيكها بالإكتتاب فيها من طرف المستثمرين على أن يمتلك المصرف حق السيطرة على هذه الأصول وستبقى تحت إدارته (مصرف أبو ظبي الإسلامي، التقرير السنوي 2014، 2015، صفحة 95).

واستمر هذا البرنامج سنة 2011 بإصدارات جديدة للصكوك حتى يعزز المصرف مكانته كأحد أكثر المصارف سيولة في الإمارات. وتم توقيف برنامج التمويل بإصدار الصكوك في هذا المصرف ولم تظهر الصكوك في ميزانيته وتم تسديد آخر حصة منها في الربع الرابع لعام 2016 (مصرف أبو ظبي الإسلامي، التقرير السنوي 2016، 2017، صفحة 22).
وبتحليل نسبة الرصيد النقدي لمصرف أبو ظبي الإسلامي فعرفت استقرارا نسبيا كانت في حدود الـ 20 % خلال طول العشر سنوات باستثناء سنة 2010 حيث كانت متدنية وشكلت 12.37 % رغم زيادت حجم الاستثمارات في الصكوك، وقفزت بشكل كبير في سنة 2013 حيث سجلت 28.09 % وهي أعلى نسبة مقارنة بباقي السنوات وهذا بسبب زيادة كبيرة في حجم النقدية وما في حكمها حيث شكلت هذه الأخيرة 15408 مليون درهم في سنة 2012 ثم وصلت الى 25307 مليون درهم في سنة 2013. وتشير تطورات هذه النسبة الى توجه المصرف في زيادة نقديته السائلة خاصة بعد سنوات الأزمة المالية وتحسين قدرته على رد ودائعه.

أما نسبة السيولة العامة فشهدت ارتفاع ملحوظ خلال طول فترة الدراسة حيث سجلت أكبر نسبة بـ 34.67% في سنة 2013 مدعومة بالأساس للنمو الكبير في حجم النقدية وما في حكمها. وتراجعت بشكل طفيف لتسجل 32.71 % سنة 2019 مدعومة بالأساس بالزيادة المعتمدة في حجم الاستثمارات في الصكوك حيث وصلت الى 12853 مليون درهم وفي المقابل انخفاض لحجم النقدية وما في حكمها حيث سجلت 22106 مليون درهم.
بمقارنة نسبة السيولة العامة ونسبة الرصيد النقدي نجدها في السنوات الأولى للدراسة من سنة 2010 الى 2015 متقاربة جدا وهذا يفسر بأن استثمارات مصرف أبو ظبي الإسلامي في الأدوات المالية شديدة السيولة ظللت ضئيلة ولم تكن ذات أهمية وتركيزها على السيولة المتأتمية من النقدية المشكلة في الأساس من مرابحات قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية أخرى. أما سنوات 2016 الى 2019 بدأت هاتين النسبتين تتباعد وتشكل نسبة السيولة العامة 1.5 مرة من نسبة الرصيد النقدي وهذا راجع لتوجه المصرف في زيادت استثماراته بالتحديد من الصكوك الإسلامية مقارنة بالأدوات المالية الاستثمارية الأخرى من أسهم إسلامية وغيرها ذات النسبة القليلة. ومن هنا يمكننا أن نستنتج أن استثمار مصرف أبو ظبي الإسلامي سيولته في الصكوك كان له الأثر الإيجابي في تحسين سيولة المصرف لمواجهة السحوبات الفجائية وغير متوقعة على الودائع.

كأحد أهم المصارف الإسلامية العاملة في دولة الإمارات (مصرف الإمارات الإسلامي، التقرير السنوي 2018، 2019).

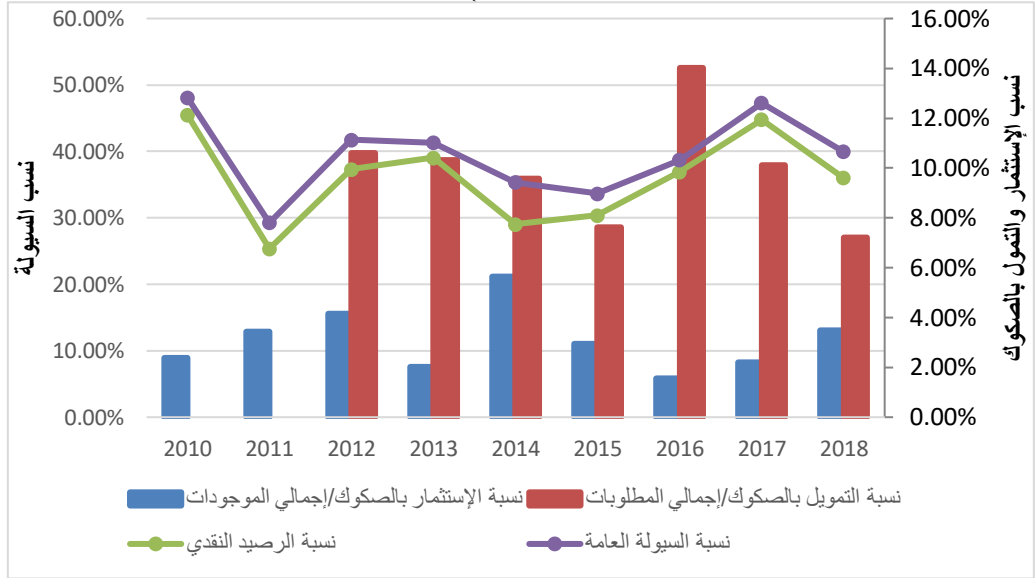
وبتحليل التقارير المالية السنوية لمصرف الإمارات الإسلامي للفترة 2010 الى 2018 يتبين من الملحق رقم (2) تدني حجم الاستثمار في الصكوك في مصرف الإمارات الإسلامي حيث كانت أعلى قيمة للصكوك مسجلة سنتي 2014 و 2018 بما يعادل 2417 مليون درهم و 2039 مليون درهم بنسب 5.63 % و 3.49 % من إجمالي الأصول على التوالي. يرجع عدم تركيز هذا المصرف على الصكوك الى زيادة احتفاظه ضمن أصوله التمويلية والاستثمارية لأصول شديدة السيولة ممثل خاصة في مرابحات سلعية مع البنك المركزي والمصارف الأخرى في الأجل القصير (مصرف الإمارات الإسلامي، التقرير السنوي 2018، 2019، صفحة 44) وهذا حتى تساعده في استثمار فائض سيولته.

أما التمويل بالصكوك في مصرف الإمارات الإسلامي حسب الملحق رقم (2) لم تكن موجودة في بداية فترة الدراسة غير أن سنة 2012 دخل المصرف في هيكله صكوك من خلال وضع برنامج تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة باصدارين في شهري جانفي وجوان بقيمة إجمالية تقدر بـ 3673 مليون درهم. (Emirates Islamic Bank, 2013, p. 44) ثم قام المصرف باصدارين جديدين في شهري جوان و سبتمبر 2016 بمجموع 1 مليار دولار لتصل قيمة التمويل بالصكوك الى 7368 مليون درهم لتتوقف بعدها هذه الاصدارات وتستقر عند 3685 مليون درهم في سنة 2018. ويتضمن البرنامج التمويلي عملية إصدارات الصكوك بنقل ملكية بعض الأصول المحددة "أصول ذات الملكية المشتركة" الى شركة صكوك مصرف الإمارات الإسلامي المحدودة (المصدر) وهي شركة ذات غرض خاص مملوكة للمصرف لإصدار الصكوك، تم إنشاؤها خصيصا لإصدار الصكوك (مصرف الإمارات الإسلامي، التقرير السنوي 2016، 2017، صفحة 47).

وبتحليل نسبة الرصيد النقدي لمصرف الإمارات الإسلامي نجدها مرتفعة مع تسجيل لتذبذبات كبيرة صعودا وهبوطا خلال طول فترة الدراسة. وشهدت سنتي 2010 و 2017 أعلى نسبة بـ 45.48 % و 44.78 % على التوالي بسبب أن المصرف زاد في قيمة النقدية وما في حكمها خاصة النقدية الموجهة في مرابحات قصيرة الأجل مع البنك المركزي ومؤسسات مالية (مصرف الإمارات الإسلامي، التقرير السنوي 2017، 2018، صفحة 41).

أما نسبة السيولة العامة فشهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة غير أنها كانت جد متقاربة مع نسبة الرصيد النقدي وهذا يفسر بأن المصرف لديه محفظة أوراق مالية صغيرة وبالتالي فاستثماراته في الصكوك على وجه الخصوص ضئيلة مقارنة بما يحتفظ به من نقد سائل في خزائنه ولدى المصارف الأخرى.

شكل رقم 2: تطور مؤشرات السيولة لمصرف الإمارات الإسلامي خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق رقم: 2.

من دراستنا لهذا المصرف يتبين لنا أن استخدام الصكوك كأحد الأدوات المالية التي يستثمر المصرف فائض سيولته لم تكن جيدة ولا مشجعة بل كانت ضئيلة حيث شكلت ما نسبته في المتوسط 3.09% إلى إجمالي مطلوبات المصرف. وأن سبب ارتفاع نسبة السيولة العامة راجع لارتفاع النقدية وليس الاستثمار في الصكوك. أما التمويل بالصكوك فقد لجأ إليها المصرف في مناسبتين سنة 2012 وسنة 2016 وهذا يدل على أن الصكوك أحد الأدوات المهمة الإضافية التي أوجدت للمصرف حلول في حالة حاجته للسيولة.

2.4 تحليل ومناقشة استخدام الصكوك في إدارة سيولة المصارف الثلاثة:

من الدراسة التحليلية السابقة للمصارف الثلاثة يتبين لنا الدور الذي أصبحت تقوم به الصكوك كأحد أهم الأدوات المالية الاستثمارية التي يلجأ إليها في إدارة السيولة المصرفية الفائضة بعد توجيه الموارد إلى تلبية طلبات عملائهم من التمويلات من مرابحات وإيجارات وغيرها.

فالاستثمار في الصكوك كأحد أهم الأدوات لتوظيف فائض السيولة، عرف تزايد مستمر في كلا من مصرفي دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وتوجه معظم البنوك إلى زيادة موجوداتها من الأصول شديدة السيولة وهذا ما تم العمل به في كلا المصرفين وأكثر تركيزاً في مصرف دبي عنه في مصرف أبو ظبي وبحجم استثمار

يتراوح بين 33243 مليون درهم و 12853 مليون درهم بنسب تقدر بـ 14.34% و 10.20% على التوالي في سنة 2019. بينما كانت استثمارات مصرف الإمارات الإسلامي في الصكوك ضئيلة من حيث الحجم بـ 2039 بنسبة 3.49% في سنة 2018 وهذا راجع أن المصرف كان يركز على أداة المربحة قصيرة الأجل مع المصارف الأخرى في إدارته للسيولة خاصة في سنة 2013 (مصرف الإمارات الإسلامي، التقرير السنوي 2013، 2014، صفحة 37) ومراجحات مع البنك المركزي الإماراتي سنتي 2017 و 2018 (مصرف الإمارات الإسلامي، التقرير السنوي 2018، 2019، صفحة 44).

أما التمويل عن طريق اصدار صكوك انتهج مصرف دبي الإسلامي "برامج اصدارات الصكوك" واستمرارية في التمويل بالصكوك خلال طول فترة الدراسة، مع تزايد في حجم تصكيك موجودات المصرف من إجازات ومشاركات حتى يفى المصرف بالتزاماته اتجاه عملائه والحصول على السيولة النقدية التي يوفرها المستثمرون في هذه الصكوك. أما مصرف أبو ظبي الإسلامي فانتهج نفس السياسة بإصدار برامج للصكوك في بداية الفترة للحصول على السيولة لتتوقف بعدها في سنة 2016 الى نهاية 2019، وهذا يوضح عدم رغبة المصرف في الاستمرار في عملية تصكيك موجوداته من أجل الحفاظ على ربحية أعلى لأصوله. أما مصرف الإمارات الإسلامي فلم يستعمل أداة الصكوك من أجل تمويل إلتزاماته بالشكل المرغوب إلا في سنة 2012 وفي سنة 2016 مما يبين تنامي حاجة هذا المصرف الى السيولة لمواجهة التزاماته وخطته التوسعية مما ينتج عنه تلبية طلبات عدد إضافي من عملائه وهذا ما دفع بالمصرف الى تصكيك جزء من موجوداته وهذا مايفسر زيادة أرباح المصرف واحتلاله المرتبة الثالثة من بين أهم المصارف المحققة للأرباح سنة 2017 بنسبة نمو تقدر بـ 564% (مجلة إتحاد المصارف العربية، 2018، صفحة 14).

أما نسبة السيولة العامة فعرفت في مصرفي دبي الاسلامي استقرار في نسبتها وتزايداً في مصرف أبو ظبي الإسلامي باستثناء سنة 2013 أين شهدا كلا المصرفين تزايداً كبيراً في هذه النسبة والسبب يكمن في زيادة رصيد النقدية وما في حكمها وبالخصوص توجه كلا المصرفين الى زيادة عمليات المربحة قصيرة الأجل مع البنك المركزي الإماراتي، ثم شهدت باقي الفترة تراجع لهذه المراجحات مقابل الزيادة الملحوظة في حجم محفظاتهما الاستثمارية من الأصول المالية شديدة السيولة المكونة بالأساس من الصكوك الحكومية وصكوك الشركات وهذا ما عزز قدرات المصرفين على ادارة النقدية بما يسمح بتلبية طلبات السحوبات غير متوقعة، وهو ما أدى الى تزايد هذه النسبة لتستقر في السنوات الأخير ويسجلا ما نسبته 33.08% و 37.40%. رغم أن هذه النسبة كانت مرتفعة في مصرف أبو ظبي الاسلامي إلا أنها سجلت تذبذباً وإنخفاضاً محسوساً على طول الفترة، ولم تشكل الصكوك دوراً كبيراً في زيادة هذه النسبة بسبب تركيز هذا المصرف على ادارته للسيولة على المراجحات قصيرة الأجل مع البنك المركزي.

5. خاتمة:

إن مشكلة إدارة سيولة المصارف الإسلامية لا تزال محل نقاش بين الباحثين في المجال المصرفي الإسلامي، ومع بروز الصكوك الإسلامية كأحدى الأدوات المالية الاستثمارية

والتمولية في كثير من المؤسسات المالية والمصرفية بتنوعها واختلاف آجال استحقاقها، ازدادت أهمية هذه الصكوك وفرضت تواجدها كأحدى أدوات إدارة السيولة لما يمكن أنتقدمه من حلول من خلال استخدامها في استثمارات تدر ربحاً مقبولاً للمصرف أو إصدار صكوك قصد التمويل وتوفير السيولة لمواجهة طلبات العملاء.

لقد خلصنا في هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تعتبر الصكوك من أهم الأدوات المالية لإدارة سيولة للمصارف الإسلامية، إذ قدمت حلول مبتكرة لاستعمالها من بين أدوات مصادر الأموال بتصكيك جزء من أصولها والحصول على السيولة والاستثمار فيها كأوراق مالية في حال وجود فائض.

- إقبال مصرفي دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي على الاستثمار في الصكوك خاصة بعد الأزمة المالية العالمية قصد تعزيز قدراتها على تحويلها لسيولة عند الحاجة إليها في أجل قصير وبأقل تكلفة، أما مصرف الإمارات الإسلامي فاستثمارته في الصكوك كانت متواضعة ولم ترقالي ما كان متوقعا.

- استعمل كل من مصرفي دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي الصكوك بشكل أساسي في إدارة السيولة الفائضة كأحد أهم أداة في محفظتهما الاستثمارية بسبب إمكانية تسهيلها بسهولة في حال مواجهة مشاكل في التدفقات النقدية الداخلة، في حين لم تكن بذلك المستوى في مصرف الإمارات الإسلامي.

- لجأت المصارف الثلاثة من أجل توفير السيولة إلى التمويل بالصكوك وذلك وفق عمليات تصكيك جزء من الأصول، فكانت عمليات تصكيك بنسب مقبولة ومستمرة في مصرف دبي الإسلامي، أما في مصرف أبو ظبي الإسلامي فكانت عمليات التصكيك بنسب ضعيفة في بداية فترة الدراسة ثم توقفت سنة 2015، وبدأ مصرف الإمارات الإسلامي استخدام عمليات تصكيك في نهاية فترة الدراسة.

- ساهمت الصكوك الإسلامية في مصرفي دبي الإسلامي وأبو ظبي الإسلامي في تعزيز نسبة السيولة العامة خاصة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة.

بناء على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، نقدم بعض التوصيات التي نراها مفيدة للمصارف الإسلامية في إدارة سيولتها، ومنها:

- ينبغي على المصارف الإسلامية التقليل من النقدية وما في حكمها وزيادة استثماراتها في الصكوك لما توفره من مزايا وفرص مربحة وأداة لإدارة السيولة في آن واحد في حالة وجود فائض نقدي في خزينتها مما سينعكس بالإيجاب على نسب السيولة العامة وربحية هذه المصارف.

- العمل على تطوير آلية سوق مابين المصارف الإسلامية مما تسمح لها بطرح الصكوك التي تم تصكيكها انطلاقاً من أصول هذه المصارف حتى تحصل على السيولة عند الحاجة إليها مع مراعاة التوفيق بين السرعة والتكلفة في ذلك.

- ضرورة تفعيل دور أسواق المال الأولية والثانوية بما يسمح بإصدار وتسهيل الصكوك التي في حوزة المصارف بأقل تكلفة وفي أسرع وقت بما يخدم ربحية وسيولة المصارف الإسلامية.

- يتعين على البنوك المركزية وضع برامج لإصدار الصكوك تكون بمثابة الملجأ الأخير للمصارف الإسلامية في حالة وجود فائض للسيولة بشرائها من طرف هذه الأخيرة وبيعها للبنوك المركزية في حالة وجود عجز في السيولة لهذه المصارف.

6. قائمة المراجع:

1. أحمد عبدالفتاح. (23 مارس، 200). 9.4 مليارات درهم أرباح المصارف الإسلامية المساهمة بنمو سنوي 15%. تم الاسترداد من الاقتصاد الإسلامي: <https://www.aliqtisadalislami.net/>
2. أسامة عبد الحلیم الجورية. (2009). صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد. (رسالة ماجستير غير منشورة، المحرر) سوريا: معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية.
3. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. (08 أغسطس، 2020). المؤسسات المصرفية والبنوك. تم الاسترداد من البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة: <https://u.ae/ar-ae/information-and-services/finance-and-investment/banking>
4. حسين حسين شحاته. (2010). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية المعايير والأدوات. الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، (صفحة 13). مكة المكرمة.
5. عبد الباري مشعل. (2017). الحلول الشرعية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية. المؤتمر العالمي الثاني عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية، 1-2 نوفمبر (صفحة 7). كوالالمبور: إسرا.
6. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية.
7. علي محيي الدين القره داغي. (2010). إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية دراسة فقهية اقتصادية. مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول (العدد الأول)، 7.
8. قانون المصارف والمؤسسات المالية والشركات الإستثمارية الإسلامية. (1985). القانون الإتحادي رقم رقم 6 لسنة 1985. دولة الإمارات العربية المتحدة. تم الاسترداد من https://www.centralbank.ae/sites/default/files/2018-10/0_0.pdf
9. مجلة إتحاد المصارف العربية. (أفريل، 2018). المصارف الإسلامية تتقدم عالمياً وتسجل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النسبة الأعلى من حيث ارتفاع الأصول في العام 2017. 449، الصفحات 8-13.
10. محمد أكرم لال الدين وسعيد بوهراوة. (2014). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نقدية. مؤتمر العالمي الحادي عشر في التمويل الإسلامي، (صفحة 7). كوالالمبور.
11. محمد عبد الحلیم عمر. (2009). الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها. الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، (صفحة 5). إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.
12. محمود شويات وأسامة العاني. (2017). السيولة النقدية في المصارف الإسلامية. مجلة المنارة، المجلد 23 (العدد 2)، 266.
13. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2011). التقرير السنوي 2010.
14. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2012). التقرير السنوي 2011.
15. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2013). التقرير السنوي 2012.
16. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2014). التقرير السنوي 2013.
17. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2015). التقرير السنوي 2014.
18. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2016). التقرير السنوي 2015.
19. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2017). التقرير السنوي 2016.
20. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2018). التقرير السنوي 2017.

دور استخدام الصكوك الإسلامية في إدارة سيولة المصارف الإسلامية
دراسة حالة المصارف الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة

21. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2019). التقرير السنوي 2018.
22. مصرف أبو ظبي الإسلامي. (2020). التقرير السنوي 2019.
23. مصرف الإمارات الإسلامي. (2011). التقرير السنوي 2010.
24. مصرف الإمارات الإسلامي. (2012). التقرير السنوي 2011.
25. مصرف الإمارات الإسلامي. (2013). التقرير السنوي 2012.
26. مصرف الإمارات الإسلامي. (2014). التقرير السنوي 2013.
27. مصرف الإمارات الإسلامي. (2015). التقرير السنوي 2014.
28. مصرف الإمارات الإسلامي. (2016). التقرير السنوي 2015.
29. مصرف الإمارات الإسلامي. (2017). التقرير السنوي 2016.
30. مصرف الإمارات الإسلامي. (2018). التقرير السنوي 2017.
31. مصرف الإمارات الإسلامي. (2019). التقرير السنوي 2018.
32. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2018). التقرير الاستقرار المالي. أبو ظبي.
33. مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. (2018). التقرير السنوي 2018. دولة الإمارات العربية المتحدة: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
34. مصرف دبي الإسلامي. (2011). التقرير السنوي 2010.
35. مصرف دبي الإسلامي. (2012). التقرير السنوي 2011.
36. مصرف دبي الإسلامي. (2013). التقرير السنوي 2012.
37. مصرف دبي الإسلامي. (2014). التقرير السنوي 2013.
38. مصرف دبي الإسلامي. (2015). التقرير السنوي 2014.
39. مصرف دبي الإسلامي. (2016). التقرير السنوي 2015.
40. مصرف دبي الإسلامي. (2017). التقرير السنوي 2016.
41. مصرف دبي الإسلامي. (2018). التقرير السنوي 2017.
42. مصرف دبي الإسلامي. (2019). التقرير السنوي 2018.
43. مصرف دبي الإسلامي. (2020). التقرير السنوي 2019.
44. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015). المعايير الشرعية (المجلد المعيار رقم 44). البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
45. 9.4 مليارات درهم أرباح المصارف الإسلامية المساهمة بنمو سنوي (n.d.). Retrieved from 15% الإقتصاد الإسلامي.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Ahmed Naveed, Zulfaqar Ahmed, and Imran Haider Naqvi. (2011). Liquidity risk and Islamic banks: Evidence from Pakistan. *Interdisciplinary Journal of Research in Business*, 1(9).
2. Ayub, M. (2005). Securitization, sukuk and fund management potential to be realized by Islamic Financial Institutions. *Sixth International Conference on Islamic Economics, Banking and Finance*.
3. Bacha O. I. and Mirakhor A. (2015). A Risk Sharing Banking Model. *Symposium on Islamic Economics and Finance*, (p. 13). Istanbul.
4. Emirates Islamic Bank. (2013). *annual report 2012*.

5. IIFM. (2019). *Annual Sukuk Report: A Comprehensive Study of the Global Sukuk Market*. Bahrain: IIFM.
6. ISRA and SCM. (2015). *Islamic Capital Markets : principles and practices*. Kuala Lumpur: ISRA and SCM.
7. Kahf, Monzer, and Cherin Hamadi. (2014). An Attempt to Develop Sharī'ah Compliant Liquidity Management Instruments for the Financier of Last Resort: With Reference to Qatar Development Plan. *Islamic Economic Studies*, 22(1), 128.
8. Rifki, I. (2010). Strengthening and improving the liquidity management in Islamic Banking. *Humanomics*, 2.
9. Rizkiah, S. K. (2018). Liquidity Management in Islamic Banking: Issues and Challenges. *Tazkia Islamic Finance and Business Review*, 12(2), 133-137.
10. Van Greuning Hennie and Zamir Iqbal. (2007). *Risk analysis for islmaic banks*. The world bank.

الملاحق:

ملحق 1: تطور حجم الاستثمار والتمويل بالصكوك ونسب السيولة لمصرف دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2019.

الوحدة: مليون درهم إماراتي.

السنوات	النقدية وما في حكمها	الإستثمار بالصكوك	المجودات الإجمالية	التمويل بالصكوك	الإلتزامات أو مطلوبات	الإستثمار بالصكوك إلى إجمالي الأصول %	التمويل بالصكوك إلى إجمالي المطلوبات %	نسبة لرصيد النقدي %	نسبة السيولة العامة %
2010	13603	8200	89884	4176	79611	9,12	5,25	17,09	27,39
2011	15995	12688	90588	4173	80414	14,01	5,19	19,89	35,67
2012	8674	11088	98611	4763	84804	11,24	5,62	10,23	23,30
2013	32319	11642	113288	2807	96946	10,28	2,90	33,34	45,35
2014	20633	16118	123887	2847	106181	13,01	2,68	19,43	34,61
2015	18499	20065	149897	5601	127103	13,39	4,41	14,55	30,34
2016	21200	23408	174970	7695	147701	13,38	5,21	14,35	30,20
2017	32562	24022	207337	8658	178456	11,59	4,85	18,25	31,71
2018	30751	31178	223682	12370	189555	13,94	6,53	16,22	32,67
2019	27516	33243	231795	14851	197063	14,34	7,54	13,96	30,83

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة لمصرفي دبي الإسلامي من الفترة 2010 الى 2019. الموقع-<https://www.dib.ae/ar/about-us/investor-relations/> تاريخ الإطلاع: 2021/01/01

ملحق 2: تطور حجم الاستثمار والتمويل بالصكوك ونسب السيولة لمصرف الإمارات الإسلامية خلال الفترة 2010-2018.

الوحدة: مليون درهم إماراتي

نسبة السيولة العامة %	نسبة الرصيد النقدي %	التمويل بالصكوك إلى إجمالي المطلوبات %	الإستثمار بالصكوك إلى إجمالي الأصول %	الالتزامات أو مطلوبات	التمويل بالصكوك	الموجودات الإجمالية	الإستثمار بالصكوك	النقدية وما في حكمها	السنوات
48,08	45,48	0,00	2,37	29819	0	32746	776	13561	2010
29,26	25,37	0,00	3,44	19005	0	21483	740	4821	2011
41,78	37,31	10,60	4,15	34641	3673	37263	1546	12926	2012
41,32	39,06	10,31	2,02	35611	3673	39768	804	13909	2013
35,34	29,05	9,56	5,63	38410	3673	42913	2417	11159	2014
33,67	30,41	7,63	2,95	48107	3672	53180	1571	14627	2015
38,73	36,96	14,02	1,57	52539	7368	59228	929	19417	2016
47,28	44,78	10,13	2,20	54572	5526	61881	1360	24440	2017
39,99	36,01	7,20	3,49	51168	3685	58379	2039	18424	2018

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا للبيانات المالية الموحدة لمصرف الإمارات الإسلامية من الفترة 2010 إلى 2018. الموقع:

تاريخ الإطلاع: 2021/01/01. <https://www.emiratesislamic.ae/arb/about-us/annual-reports/>